

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

تقرير عرض

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة

2020

الفهرس

مقدمة

اولا/ الاطار المرجعي لقانون المالية التكميلي لسنة 2020

ثانياً/ التآطير الاقتصادي الكلي والمالي الجديد لمشروع قانون المالية

التكميلي لسنة 2020

ثالثا / الميزانية العامة لسنة 2020

رابعا/ التدابير التشريعية الاساسية المقترحة في مشروع قانون المالية

التكميلي لسنة 2020

مقدمة

المشروع التمهيدي لقانون المالية التكميلي لسنة 2020 يشكل نسخة معدلة (مصححة) لقانون المالية المصادق عليه لسنة 2020 ، للأخذ بعين الاعتبار الأحداث الكبرى من الجانب الاقتصادي والجانب الصحي ، التي ميزتها بداية سنة 2020.

من اجل التصدي لهذا الطرف الخاص الذي يتميز بانخفاض كبير في أسعار النفط الخام في المراكز المالية الاساسية وانتشار غير المسبوق على جميع الدول لوباء كورونا فيروس، اتخذت السلطات العمومية اجراءات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وصحي.

ضمان التكفل المالي لهذه الاجراءات يستلزم زيادة اللجوء الى موارد الميزانية، والتي تقلصت بشكل كبير مقارنة بتلك المقدرة في قانون المالية لسنة 2020، والذي تم تحضيره في ظرف أقل تقييد.

في هذا الاطار، اجراءات اقتصادية واجتماعية تشكل نواة المشروع التمهيدي لقانون المالية التكميلي لسنة 2020، من اجل التصدي (وقف) للآثار السلبية للصدمة المزدوجة على أسعار النفط الخام وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة وباء فيروس كورونا.

اولا/ الاطار المرجعي لقانون المالية التكميلي لسنة 2020

تميزت الظروف الاقتصادية الدولية في بداية سنة 2020 بالصدمة المزدوجة للعرض والطلب العالميين على السلع والخدمات.

وفي هذا السياق ومع تراجع النمو الاقتصادي العالمي، تتوقع المؤسسات المالية للمرة الأولى، ومنذ الأزمة المالية لسنة 2008، ركود عالمي محتمل للعام الحالي.

في الواقع، تتوقع المؤسسات الدولية لسنة 2020 حدوث ركود عالمي بنسبة -3.0٪ تحت تأثير انتشار وباء فيروس كورونا على نطاق عالمي مما يؤدي إلى توقف معظم الأنشطة الاقتصادية تقريبًا والتوزيع.

فيما يتعلق بأسواق النفط التي عانت من الصدمة المزدوجة لانخفاض الطلب وانتشار الوباء، كانت الخسائر كبيرة ، خاصة خلال شهر مارس من سنة 2020، وبالفعل ، سجل سعر برنت لبحر الشمال انخفاضا ملحوظا بنسبة 50٪، لينتقل من 63,38 دولار للبرميل في متوسط شهر جانفي، إلى 32 دولارا للبرميل في متوسط شهر مارس.

بالنسبة للخام الجزائري، قدر سعره 64,6 دولارا أمريكيا للبرميل في شهر جانفي لسنة 2020 و 57,5 دولارا أمريكيا للبرميل في شهر فبراير 2020 و 31.29 دولارا أمريكيا في مارس ، حيث سجلت الإيرادات الناتجة قيمة 2,894 مليار دولار ، 2,121 مليار دولار و 1,321 مليار دولار على التوالي. وبذلك يسجل متوسط الربع الأول 51.52 دولارا أمريكيا وإجمالي الإيرادات 6.317 مليار دولار أمريكي.

بالنظر الى الظرفية الاقتصادية، لا تزال هناك مخاطر سلبية أخرى على الاقتصاد العالمي بسبب عدم اليقين بشأن حجم ومدة الآثار المرتبطة بكوفيد-19.

ثانياً/ التأطير الاقتصادي الكلي والمالي الجديد لمشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020

تم تأطير الاقتصاد الكلي والمالي لمشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على أساس التطورات المستقبلية للسياق الوطني والدولي، والتي تتميز بانخفاض حاد في أسعار النفط الناجم عن انخفاض الطلب العالمي بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ولهذه الغاية ، أُدخلت تغييرات على المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية على النحو التالي:

1. سينتقل سعر السوق لبرميل النفط الخام من 60 دولار أمريكي الى 35 دولار أمريكي؛
2. سينتقل السعر المرجعي لبرميل النفط الخام من 50 دولار أمريكي الى 30 دولار أمريكي؛

3. ستخفض نفقات التسيير (خارج الأجور والتحويلات الاجتماعية) ب 141 مليار دج (150 مليار دج كتخفيض للنفقات الجارية، و + 9 مليار دج لتغطية أثر مراجعة قيمة الأجر الوطني القاعدي الأدنى).
4. ستخفض نفقات التجهيز ب 309 مليار دج.
5. ستخفض القيمة الجارية لواردات السلع (خارج خدمات عوامل الإنتاج) ب 4,7 مليار دولار أمريكي.
6. ستخفض القيمة الجارية لواردات الخدمات ب 2,3 مليار دولار.
7. سيتراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 13 ٪ مقارنة مع قيمته المحققة في سنة 2019 (119,36 دينار/ دولار أمريكي).

بالنظر إلى هذا الإطار الجديد للاقتصاد الكلي والمالي ، ستتطور المؤشرات الرئيسية في مشروع قانون المالية التكميلي لعام 2020 على النحو التالي:

- ستصل صادرات المحروقات إلى 17,7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 مقارنة ب 35,2 مليار دولار أمريكي المتوقعة في قانون المالية الاولي لنفس السنة.
- ستخفض واردات السلع و واردات السلع بنسبة 13,1 ٪ بالدولار الجاري، مقارنة بقانون المالية لسنة 2020 حيث ستبلغ قيمتها 33,5 مليار دولار أمريكي (CAF).
- سيحقق ميزان المدفوعات نهاية سنة 2020 رصيذا سلبيا يبلغ ما قيمته -18,8 مليار دولار أمريكي مقابل -8,5 مليار دولار أمريكي المتوقع في قانون المالية الاولي.
- سيعرف النمو الاقتصادي انكماشاً بنسبة -2,63٪ مقابل + 1,80 ٪ المقدر سابقا في قانون المالية الأولي لسنة 2020. اما بالنسبة للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، فسيعرف ركوداً بنسبة -0,91٪ مقابل 1,78٪ في قانون المالية الأولي لنفس السنة.

وينبغي التأكيد على أنه بالنظر إلى عدم وضوح سلوك الاقتصاد العالمي ، فان مستويات المجمعات الكبرى للاقتصاد الكلي والمالي (المداخل ، النفقات والنمو الاقتصادي) ، الناتجة

عن التأطير الحالي لمشروع قانون المالية التكميلي لعام 2020 ، تبقى عرضة للتغيرات المرتبطة بتطور جائحة كوفيد-19 وتقلبات أسواق النفط ، التي ستميز الأشهر المقبلة من العام الحالي.

ثالثا / الميزانية العامة لسنة 2020

لمواجهة هذا الوضع الخاص، سيركز مشروع قانون المالية التكميلي لعام 2020 بشكل أساسي على:

1. تنفيذ إجراءات عاجلة وذات أولوية للاستجابة السريعة لأثار جائحة فيروس-Covid-19 على صحة السكان ؛
2. الحفاظ على تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمواطنين ؛
3. تخفيف أثار الجائحة على النشاط الاقتصادي؛
4. ترشيد الإنفاق العام من خلال التأثير، على وجه الخصوص، على نفقات التسيير.

إن الدمج بين هذه الإجراءات، التي سوف تأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية للجائحة على الاعوان الاقتصاديين وتحسن توزيع المداخيل المتناقصة بشكل حاد، سيكون لها تأثيرات متباينة على الإيرادات والنفقات للدولة.

ستقلص إيرادات الميزانية من 6 289,7 مليار دينار جزائري مقدر في قانون المالية الاولي لسنة 2020 الى 5395,5 مليار دينار جزائري في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 . وستكون المكونات الاساسية للإيرادات كما يلي:

- ستبلغ الجباية البترولية المدرجة في الميزانية في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 ، 1394,7 مليار دينار جزائري.

- ستصل الموارد العادية 4001,1 مليار دينار جزائري في مشروع قانون المالية التكميلي

2020، مقابل 4089,4 مليار دينار جزائري في قانون المالية الاولي لسنة 2020.

ستبلغ نفقات الميزانية في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020، قيمة 7372,7 مليار دينار جزائري مقابل 7823,1 مليار دينار جزائري المصوت عليها في قانون المالية الاولي لسنة 2020، بانخفاض قدره 450,4 مليار دينار جزائري.

تنقسم هذه النفقات الى 4752,4 مليار دينار جزائري كنفقات تسيير و الى 2620,3 مليار دينار جزائري كنفقات تجهيز.

نظر إلى نمط الميزانية هذا، فإن مشروع قانون المالية التكميلي لعام 2020 يتوقع بالتالي:

-عجز في الميزانية قدره - 1976.9 مليار دينار جزائري ، أي - 10.4٪ مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، مقابل - 1533.4 مليار دينار جزائري منصوص عليه في قانون المالية الأولي لعام 2020 ، أي - 7.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

- رصيد خزينة قدره - 2954.9 مليار دينار جزائري ، يمثل - 15.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مشروع قانون المالية التكميلي لعام 2020، مقابل - 2435.6 مليار دينار جزائري متوقعة في قانون المالية الأولي لعام 2020 ، أي - 11.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

رابعاً/ التدابير التشريعية الأساسية المقترحة في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020

في إطار تعزيز القدرة الشرائية للأسر، يتوقع قانون المالية التكميلي لعام 2020 ما يلي:

- إعادة ادراج نسبة التخفيض بـ 50% على الضريبة على الدخل الاجمالي و على الضريبة على الربح، لصالح الدخل المحقق في المناطق الجنوبية.

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الاجمالي الذي لا يتجاوز 30,000 دج شهرياً و يطبق اعتباراً من 1 جوان 2020.

- مراجعة عتبة الراتب الوطني الأدنى المضمون من 18.000 دج إلى 20.000 دج لصالح ذوي الدخل المنخفض. يسري هذا الإجراء اعتباراً من 1 جوان 2020.

في ما يخص تدابير الإنعاش الاقتصادي يتوقع :

- إلغاء قاعدة توزيع رأس المال 51/49 %، باستثناء أنشطة شراء و بيع المنتجات وتلك التي تكتسي طابعا استراتيجيا.

- إلغاء المادة 46 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010، و المادتين 30 و 31 من القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، التي تنص على حق الشفعة للدولة، فيما يخص جميع عمليات التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من طرف الأجانب أو لصالحهم.

- إلغاء المادة 16 من قانون المالية لسنة 2016، المتضمنة إلزامية تمويل الاستثمارات الأجنبية باللجوء إلى التمويلات المحلية.

- الترخيص باستيراد سلاسل و تجهيزات الإنتاج التي تم تجديدها، باستثناء تجهيزات نقل الأشخاص والبضائع، وعناصر التجهيزات الجديدة.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة لمدة سنتين قابلة للتجديد، للمكونات والمواد الأولية المستوردة أو المقتناة محليًا من قبل المقاولين المناولين.

في اطار تشجيع إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة فان مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 يتوقع :

- تعديل أحكام المادة 69 من قانون المالية لسنة 2020، بغرض منح الشركات الناشئة إعفاء مؤقت لمدة ثلاث (03) سنوات من تاريخ بدء النشاط ، من الضريبة الجزافية الوحيدة بالنسبة لتلك التي تكون خاضعة لهذا النظام، و من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذلك الرسم على القيمة المضافة على التجهيزات المقتناة، بعنوان انجاز مشاريعها الاستثمارية .

- تعديل أحكام المادة 18 من القانون رقم 06-11 المتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، لتوضيح أنه باستثناء المساهمة في المؤسسات الناشئة ، لا يمكن أن تحوز شركة الرأسمال الاستثماري لأسهم تتجاوز تسعة وأربعين بالمئة (49%) من رأس مال نفس الشركة .

- مراجعة مدونة حساب التخصيص الخاص رقم 302-150، المعنون "صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة"، بهدف تكييف قسم النفقات الخاص به مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الناشئة .

كما ان هناك تدابير أخرى تتعلق بتوسيع القاعدة الضريبية في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

الملاحق

المجاميع الرئيسية لتأطير مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020

2020	2020	2019	2018	الوحدة	
م ق م ت	ق م	إغلاق			
17 737,0	35 232,9	32 900,0	38 897,0	10 ⁶ دولار أمريكي	صادرات المحروقات
35,0	60,0	64,4	71,3	دولار أمريكي	سعر البرميل للبترول الخام
137,0	123,0	119,4	116,6	دينار / دولار أمريكي	سعر الصرف
33 523,1	38 560,8	41 934,1	46 330,2	10 ⁶ دولار أمريكي	واردات السلع (CAF)
19 088,0	21 424,6	20 288,4	20 259,0	دينار 10 ⁹	الناتج الداخلي الخام
15 551,8	17 050,4	16 378,3	15 711,3	دينار 10 ⁹	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
-2,6	1,8	0,8	1,4	%	نمو الناتج الداخلي الخام
-0,9	1,8	2,4	3,3	%	نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
1 394,7	2 200,3	2 518,5	2 349,7	دينار 10 ⁹	الجباية البترولية المقيدة في الميزانية
3,0	4,1	2,0	4,3	%	نسبة التضخم

تقديرات الميزانية

2020 م ق م ت	2020 ق م	2019 إغلاق	2018	مليار دينار
5395,8	6289,7	6567,7	6389,5	إيرادات الميزانية
1394,7	2200,3	2518,5	2349,7	الجباية البترولية
2858,6	3046,9	2841,1	2711,8	الإيرادات الجبائية منها
761,2	762,2	773,5	707,3	الضريبة على الدخل الإجمالي/ الأجر
125,4	150,0	92,3	93,6	الضريبة على الدخل الإجمالي/ الفئات الأخرى
404,0	489,8	384,7	385,1	الضريبة على أرباح الشركات
433,8	444,7	522,7	509,1	الرسم على القيمة المضافة المطبق على الواردات
336,4	423,7	333,9	335,7	الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المحلية
98,7	126,6	88,4	80,1	الرسم الداخلي على الاستهلاك/ التبغ والمشروبات الكحولية
212,5	150,0	164,4	142,7	الرسم على المنتوجات البترولية
0,0	0,0	0,0	0,0	الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات البترولية
28,5	47,2	5,2	4,2	مساهمات غير مباشرة
326,1	294,7	355,4	324,2	مداخل جمركية
86,1	93,9	83,6	88,4	حقوق التسجيل والطابع
209,5	209,5	179,2	188,5	الإيرادات غير الجبائية
35,0	35,0	49,2	48,7	حاصل مداخل أملاك الدولة
174,4	174,4	130,0	139,8	الحواصل المختلفة للميزانية
933,0	833,0	1028,9	1139,5	الإيرادات الاستثنائية
0,05	0,05	0,05	0,05	إيرادات نظامية، هبات وتبرعات
7372,7	7823,1	7579,7	7732,1	نفقات الميزانية
4752,4	4893,4	4859,2	4813,7	التسيير
2620,3	2929,7	2720,5	2918,4	التجهيز
-1976,9	-1533,4	-1012,0	-1342,6	رصيد الميزانية
-2954,9	-2435,6	-1812,0	-1833,4	الرصيد الإجمالي للخزينة
-15,5	-11,4	-8,9	-9,0	الرصيد الإجمالي للخزينة / الناتج الداخلي الخام (%)

تقديرات الميزانية (تغيرات %)

م ق م ت 2020 / ق م 2020	م ق م ت 2020 / إغلاق 2019	إغلاق 2019 / 2018	ب %
-14,2	-17,8	2,8	إيرادات الميزانية
-36,6	-44,6	7,2	الجباية البترولية
-6,2	0,6	4,8	الإيرادات الجبائية
0,0	16,9	-5,0	الإيرادات غير الجبائية
12,0	-9,3	-9,7	الإيرادات الاستثنائية
0,0	0,0	11,1	إيرادات نظامية، هبات وتبرعات
-5,8	-2,7	-2,0	نفقات الميزانية
-2,9	-2,2	0,9	التسيير
-10,6	-3,7	-6,8	التجهيز

أبرز مؤشرات الميزانية

2020	2020	2019	2018	%
م ق م ت	ق م	إغلاق		
28,3	29,4	32,4	31,5	إيرادات الميزانية / الناتج الداخلي الخام
21,0	19,1	20,0	19,9	موارد عادية / الناتج الداخلي الخام
13,7	13,7	13,4	14,4	نفقات التجهيز / الناتج الداخلي الخام
24,9	22,8	24,0	23,8	نفقات التسيير / الناتج الداخلي الخام
-10,4	-7,2	-5,0	-6,6	رصيد الميزانية / الناتج الداخلي الخام
-12,7	-9,0	-6,2	-8,5	رصيد الميزانية / الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
-15,5	-11,4	-8,9	-9,0	الرصيد الإجمالي للخزينة / الناتج الداخلي الخام
-19,0	-14,3	-11,1	-11,7	الرصيد الإجمالي للخزينة / الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

ملخص مجاميع القطاع الحقيقي

2020 م ق م ت		2020 ق م		2019		2018		مليار دج
نمو الحجم %	القيمة الجارية	نمو الحجم %	القيمة الجارية	نمو الحجم %	القيمة الجارية	نمو الحجم %	القيمة الجارية	
1,5	2 529,3	3,2	2 743,6	2,3	2 429,4	5,0	2 426,9	القيم المضافة
-5,8	3 536,2	1,9	4 374,1	-4,9	3 910,1	-6,4	4 547,8	الزراعة
-0,9	1 201,5	3,5	1 267,9	4,3	1 198,4	4,1	1 128,0	المحروقات
-0,6	2 325,2	4,3	2 667,2	3,6	2 481,4	5,2	2 346,5	الصناعة
-0,4	5 177,5	2,0	5 572,4	3,1	5 581,9	3,7	5 305,4	البناء والاشغال العمومية
-9,9	1 245,4	-4,7	1 335,8	-1,6	1 566,9	-2,6	1 498,0	الخدمات السوقية
0,4	3 072,8	0,5	3 463,6	1,8	3 120,2	2,7	3 006,5	الضرائب والرسوم
-2,6	19 088,0	1,8	21 424,6	0,8	20 288,4	1,4	20 259,0	الخدمات غير السوقية
-0,9	15 551,8	1,8	17 050,4	2,4	16 378,3	3,3	15 711,3	الناتج الداخلي الخام
-3,2	16 558,7	1,6	18 681,0	0,6	17 859,0	0,9	17 832,1	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
-1,3	13 022,5	1,5	14 306,8	2,5	13 948,9	3,0	13 284,4	الناتج الداخلي الخام خارج الزراعة والمحروقات والزراعة

